

CFS

لجنة
الأمن الغذائي
العالمي

لجنة الأمن الغذائي العالمي

الدورة الخمسون "إحداث فارق في الأمن الغذائي والتغذية"
10-13 أكتوبر/تشرين الأول 2022
تنسيق الإجابات على مستوى السياسات لأزمة الأغذية العالمية - حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم لعام 2022 - مسودة الاستنتاجات

المسائل التي ينبغي لفت عناية اللجنة إليها

1- ألقى البيانات الافتتاحية كل من السيد António Guterres، الأمين العام للأمم المتحدة؛ وسعادة السيد Csaba Kőrösi، رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة؛ ومعالي السيدة Lachezara Stoeva، رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ والدكتور شو دونيو، المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة؛ والسيد Alvaro Lario، رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية؛ والسيد David Beasley، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي؛ والسيد Bernard Lehman، رئيس اللجنة التوجيهية لفريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية؛ والسيد Gabriel Ferrero y de Loma-Osorio، رئيس لجنة الأمن الغذائي العالمي. وهذه البيانات متاحة ضمن وثائق المعلومات الخاصة باللجنة على العنوان التالي:

<https://www.fao.org/about/meetings/cfs/cfs50/documents/ar/>

وإنّ اللجنة:

(أ) ترحّب بالتعاون بين منظمة الأغذية والزراعة (المنظمة) والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية حول تقرير عام 2022 عن حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم؛

(ب) وتنظر في عرض قدّمه السيد Maximo Torero، رئيس الخبراء الاقتصاديين في منظمة الأغذية والزراعة؛

(ج) وتعرب عن قلقها العميق حيال الأزمة الغذائية العالمية الحالية، بما في ذلك بشأن ما يلي:

- (1) الحالة الراهنة لانعدام الأمن الغذائي العالمي، إذ تشير التقديرات إلى أن ما بين 702 و828 مليون شخص عانوا من الجوع على مستوى العالم في عام 2021، أي حوالي 150 مليون شخص إضافي منذ تفشي جائحة كوفيد-19؛
- (2) والأشخاص الذين من المتوقع أن يصل عددهم إلى حوالي 670 مليون شخص والذين سيقفون يواجهون الجوع في عام 2030 - 8 في المائة من سكان العالم - وهو العدد نفسه كما في عام 2015 عندما أُطلقت خطة عام 2030؛
- (3) والأشخاص البالغ عددهم حوالي 3.1 مليار شخص الذين عجزوا عن تحمل كلفة نمط غذائي صحي في عام 2020، أي بزيادة قدرها 112 مليون شخص عن عام 2019؛
- (4) والأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من التقزم والذين تبلغ نسبتهم بحسب التقديرات 22 في المائة، والهزال (6.7 في المائة) وزيادة الوزن (5.7 في المائة) في عام 2020؛ إضافة إلى 571 مليون امرأة (ما يقارب امرأة واحدة من كل ثلاث نساء تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عامًا) مصابات بفقر الدم في عام 2019؛
- (5) وتأثير أزمة الأمن الغذائي على المساعدة التي تقدمها وكالات الأمم المتحدة للعمل الإنساني؛
- (6) وتأثير الأزمة بشكل غير متناسب على الفقراء، والأشخاص ذوي الإعاقة، وصغار منتجي الأغذية والمزارعين الأسريين، والنساء، والشباب، والمسنين والأطفال، وكذلك الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشّة، وما يؤدي إلى تفاقم الاحتياجات الإنسانية وزيادة خطر المجاعة في جميع أنحاء العالم؛ والارتفاع الحاد والتقلبات الشديدة في الأسعار العالمية للسلع الغذائية؛ وارتفاع أسعار الأسمدة وأوجه النقص الناجمة عن الاختلالات في سلسلة الإمدادات، مما يؤثر على غلات المحاصيل ويهدد الإنتاجية والإنتاج الزراعيين؛ وارتفاع أسعار الطاقة والوقود الذي يزيد من ارتفاع أسعار الأغذية وتضييق الحيز المالي، ما يؤدي إلى ضائقة الديون وحالات التباطؤ الاقتصادي أو تفاقمها؛
- (د) وتشدد على أن عدم الاستقرار الجغرافي السياسي واشتداد الصراعات يقوّضان الأمن الغذائي والتغذية، ولهما تأثير سلبي على النظم الزراعية والغذائية، وشدّدت على دور لجنة الأمن الغذائي العالمي في مجالات اختصاصها من أجل رصد تأثيرات الأزمات والصراعات وتحليلها، مع التركيز بوجه خاص على تأثير الحرب في أوكرانيا على الأمن الغذائي العالمي والنظم الزراعية والغذائية في إطار ولاية اللجنة، وحالات التباطؤ الاقتصادي، وتغير المناخ، وجائحة كوفيد-19 والصدمات والأزمات الأخرى.
- (هـ) وتؤكد من جديد التزامها بالسعي إلى بناء عالم خال من الجوع تقوم فيه البلدان بتنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية للإعمال المطّرد للحق في غذاء كافٍ في سياق الأمن الغذائي الوطني.
- (و) وتذكّر بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 264/76 "حالة انعدام الأمن الغذائي على الصعيد العالمي" (A/RES/76/264).

(ز) وترحب:

(1) بتصميم المجتمع الدولي على معالجة أزمة الأمن الغذائي العالمية على أساس الوحدة والتضامن والتعاون المتعدّد الأطراف والمتجدد، مع الاعتراف في الوقت ذاته بالدور الأساسي لمنظومة الأمم المتحدة في تحفيز استجابة عالمية شاملة وتنسيقها، بقيادة الأمين العام؛

(2) وبالإدراج المنتظم للبنود الموضوعية المتعلقة بآثار النزاعات على الأمن الغذائي العالمي في جداول أعمال اجتماعات المكتب والمجموعة الاستشارية، فضلاً عن مشاركة رئيس لجنة الأمن الغذائي العالمي وفريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية والأمانة والآليات المستقلة للجنة الأمن الغذائي العالمي في مجموعة الاستجابة للأزمات العالمية المعنية بالمواد الغذائية والطاقة والتمويل التي أنشأها الأمين العام للأمم المتحدة؛

(3) وبالتقدم المحرز في إطار مجموعة الاستجابة للأزمات العالمية المعنية بالمواد الغذائية والطاقة والتمويل التي أنشأها الأمين العام للأمم المتحدة وتشجّع اللجنة على مواصلة مشاركتها في المناقشات، بما في ذلك من خلال نشر الإحاطات التي تعدّها مجموعة الاستجابة للأزمات العالمية؛

(4) وبالحدث الخاص الرفيع المستوى في مقر الأمم المتحدة في نيويورك الذي اشترك في عقده في 18 يوليو/تموز 2022 رئيس الجمعية العامة ولجنة الأمن الغذائي العالمي بعنوان "أن الأوان لكى نعمل معاً: تنسيق الاستجابات على مستوى السياسات لمواجهة أزمة الأمن الغذائي العالمية" بدعم من مجموعة الاستجابة للأزمات العالمية المعنية بالمواد الغذائية والطاقة والتمويل التي أنشأها الأمين العام للأمم المتحدة.

(ح) وتقرّ موجز الرئيسين المشاركين للحدث الخاص الرفيع المستوى بوصفه مساهمةً في المناقشة العامة (الوثيقة CFS 2022/50/Inf.24 موجز الرئيسين المشاركين عن الحدث الخاص الرفيع المستوى بعنوان "أن الأوان لكى نعمل معاً: تنسيق الاستجابات على مستوى السياسات لمواجهة أزمة الأمن الغذائي العالمية" - المقر الرئيسي للأمم المتحدة، نيويورك، 18 يوليو/تموز 2022).

(ط) وتدعو إلى الاستفادة من قدرة لجنة الأمن الغذائي العالمي الجامعة لتعزيز الاستجابات المنسقة على مستوى السياسات العالمية للأبعاد المتعددة لأزمة الأغذية العالمية، بما في ذلك على سبيل الذكر لا الحصر، إدراج بنود موضوعية بشأن أزمة الأمن الغذائي العالمية بصورة منتظمة على جداول أعمال اجتماعات المكتب والمجموعة الاستشارية، ومشاركة رئيس اللجنة وفريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية والأمانة والآليات المستقلة للجنة الأمن الغذائي العالمي في مجموعة الاستجابة للأزمات العالمية المعنية بالمواد الغذائية والطاقة والتمويل التي أنشأها الأمين العام للأمم المتحدة.

(ي) وتأخذ علماً بما يلي:

- أهمية تحقيق التقارب بين الإجابات والاستراتيجيات على مستوى السياسات ومواءمتها لدعم الإجراءات التي تقودها البلدان لمعالجة الأزمة الغذائية؛
- أهمية الجمع بين الحلول القصيرة والمتوسطة الأجل والحلول الطويلة الأجل للأزمة بما يفضي إلى نظم زراعية وغذائية أكثر قدرة على الصمود وأكثر استدامة وشمولاً، بما يتماشى مع خطة عام 2030؛

- الآراء المختلفة التي عبّرت عنها الوفود بشأن أثر التدابير الاقتصادية والمالية والتجارية على الأمن الغذائي والتغذية خلال الأزمة الغذائية العالمية، مع التذكير بخطة التنمية المستدامة لعام 2030.